



الحصبة.. مأساة الانسان والمكان!

أكد عدد من قيادات منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين أن ما يحدث في منطقة الحصبة وحي صوفان من انتهاكات لحقوق الإنسان اليمني من قبل مليشيات أولاد الأحمر والفرقة الأولى المنشقة ترتقي إلى جرائم حرب وإبادة يعاقب عليها القانون المحلي والدولي.

مشيرين إلى أن جرائم القتل والجرح والتدمير لكل شيء، وكذا التهجير القسري والتعذيب لا يجب السكوت عليها.. مشيرين إلى أن هناك أكثر من عشرة آلاف طالب وطالبة حرموا من التعليم في مدارسهم التي تحولت إلى معسكرات ومطابخ لتلك العناصر.. إضافة إلى تدمير وإغلاق المراكز الصحية وخطوط الكهرباء ومشروعات المياه وتدمير المنازل والمنشآت العامة والخاصة وكذا احتلال الوزارات والمرافق الحكومية ونهبها وإحراق محتوياتها ومخازنها ومعها المحلات التجارية والبسطات وغيرها.. الأمر الذي أدى كما أكدوا لـ «الميثاق» - إلى إحداث خسائر مادية تكبدها المواطنون والدولة تفوق الثلاثين ملياراً. إلى جانب استشهاد وجرح أكثر من (300) من المواطنين الأبرياء رجالاً ونساءً وأطفالاً.. فإلى الحصبة:

استطلاع: عبد الكريم المدي

سوق الحصبة أو من الرماح وهي تسقط على سيارة في أحد الشوارع المحيطة بسوق الحصبة والتي كانت ممتلئة بالشباب والأطفال والنساء الذين تحولوا جميعهم إلى قطع من اللحم وعددهم يزيد عن (١٢) شخصاً.

مطالباً المنظمات المحلية والدولية كـ «هود» و«الشقائق» و«هيومن رايتس» ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وكذلك وسائل الإعلام المحلي والخارجي أن تلتفت لتلك الانتهاكات والجرائم التي حدثت في الحصبة وبدم بارد مطالباً بتشكيل لجنة مشتركة محلية ودولية تكون مستقلة ومحيدة تتكون من حقوقيين وأعضاء في البرلمان والشورى وقضاة وأعلاميين لكي يقفوا على حقيقة ما جرى ويكون لهم الضمانات الكافية من حماية أمنية وحرية في التحرك والبحث عن الحقيقة كما هي وليس كما ترغب قيادات المليشيات المسلحة والفرقة الأولى مدرع.

وتساءل: ماذا عن تدمير واحداث الضرر في أكثر من (١٠٠) مسكن جوار منزل الشيخ الأحمر فقط وماذا عن احتلال مئات المنازل والعمارات والمدارس والمرافق الحكومية من قبل مليشيات الأحمر والفرقة وطرد وحبس ساكنيها.. وماذا عن حرق ونهب أكثر من (٢٠٠٠) محل تجاري وبسطة في سوق الحصبة ومازدا والفرزة وغيرها...؟؟ من المسؤول عن هذا وكذا قتل وجرح وسجن وخطف المئات؟ أليس هؤلاء عناصر أولاد الأحمر والفرقة المنشقة؟

تمرد وانتهاك للحقوق

وفي السياق ذاته قال الحقوقي محمد علي علاو رئيس رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة: نحن نرصد ما حدث من انتهاكات خارجة على القانون وتشريد وتدمير ممنهج من قبل عناصر متمردة ضد سلطات شرعية دستورية قائمة.. والمسؤولون عن هذا التمرد والجرائم والانتهاكات التي حصلت بالتأكيد هم أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذين يتحملون مسؤولية ذلك بشكل مباشر.. إضافة إلى جرائم إغراق ونهب واحتلال المرافق الحكومية ومسكن وممتلكات المواطنين.. مؤكداً أن هذه حسب القانون والمواثيق الدولية مصنفة ضمن الجرائم بحق الإنسانية كونها ارتكبت بشكل منهج، بالإضافة إلى حرمان الناس من الأمن والصحة والتعليم والمياه وكافة الخدمات والعيش بشكل طبيعي.

وأضاف: ما حدث في الحصبة من انتهاكات



بداية قالت الناشطة الحقوقية البارزة الدكتورة رجاء عبد الله المصعبي: حدثت انتهاكات مروعة في حق الإنسان والوطن في منطقة الحصبة وحي صوفان، فقد استشهد وجرح من المواطنين أكثر من (٣٠٠) شخص، إضافة إلى حرمان أكثر من (١٠) آلاف طالب وطالبة من الدراسة وهناك مصابون أدت إصاباتهم إلى إعاقات دائمة في الرجال والنساء والأطفال، خلافاً لمن خسروا بيوتهم وممتلكاتهم، حيث تحولت الأحياء والشوارع في الحصبة وصوفان إلى مناطق شبه مهجورة..

وقالت: ما يحدث في الحصبة وصوفان شيء مخز جداً ويعتبرنا الألم والحزن والأسى كلما نتحدث عنه.. لقد ضقنا حزناً وحسرة وكلاماً مع تلك العناصر الذين لا يحسون برحمة ولا يتأثرون لمشاهد إنسانية ولا يسمعون كلاماً.

دمروا البلاد

وأكدت الدكتورة المصعبي أن أعمال القتل والتدمير تلك لا تستند لأي مسوغ ولا صلة لها بشيء اسمه ثورة أو حركة تغيير مطلقاً إنما هي فوضى قام بها أناس دمروا البلد طوال أكثر من (١١) شهراً بحثاً عن المناصب وتصفية الحسابات على حساب دم وأحلام ومكتسبات وحقوق اليمنيين واليمنيات..

وقالت: أحزاب ما يسمى بالمشترك أو المعارضة لا يهمها البلد وأمنه وسلامته لا من قريب ولا من بعيد، حيث كانوا قبل أن يحدث اليوم تقاسم الكعكة يسرقون البلد من جهة ويزيدون على المواطن وكل الناس من جهة ثانية.

انتهاكات مزللة

وتساءلت: ماذا يعني القتل والجرح لمئات الأشخاص؟ وماذا يعني أن تحرم الأطفال من التعليم والصحة والأمن والمياه والكهرباء وغيره.. من تشريد وتجويع عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعيشون أقصى درجات ومعاني الخوف والرعب على أرواحهم وأطفالهم وممتلكاتهم.. باختصار أقول: ما



حدث هي جرائم وانتهاكات مزللة ومخيفة والنشء المؤلم أن المجتمع الدولي وبعض المنظمات الحقوقية محلية وخارجية لم تبحث فيها ولم تسمعنا أو تسمع العالم صوتها حيالها.

الأخضر واليابس

إلى ذلك قال المحامي خالد أحمد العزيمي: لقد شاهدت بأم عيني جرائم مهولة في منطقة الحصبة تحديداً.. شاهدت القذائف التي تطلقها المليشيات من المتارس والعمارات والأحياء وهي تتساقط على البيوت والعمارات.. شاهدت قذيفة هاون قادمة من



وممارسة العنف طالما والحاصل أصلاً أزمة وخلاف سياسي في البلد.. لأنه وكما هو معلوم في كل دول العالم لا يحق لأي شخص أو جهة حمل السلاح واستخدامه إلا الدولة ممثلة بالأمن والجيش وهذه هي سلطات الدولة المعروفة وقال: ما دام وتلك المليشيات حملت السلاح في وجه الدولة وقامت بتلك الانتهاكات لحقوق الإنسان فتعتبر متمردة وخارجة عن طوع الدولة والقانون النافذة ودستور البلد.

وفيما يخص مسألة التحقيقات حول تلك الانتهاكات والجرائم التي حدثت في منطقة الحصبة قال علاو: لقد شكلت حكومة الوفاق الوطني لجنة تعنى في التحقيق حول ما حدث من انتهاكات في الحصبة، أو قل اللجنة على وشك الإعلان عنها من قبل الحكومة، كالالتزام بقراري مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن الدولي الذي يطلب من الحكومة اليمنية تشكيل لجنة محايدة ومستقلة في الحكومة بالإعلان عن هذه اللجنة ويتم التحقيق في تلك الانتهاكات في الحصبة وغيرها ويتحملون مسؤولياتهم كل من انتهكوا حقوق الإنسان.

وفيما يخص القضاء الذي سيمثل أمامه المتهمون بانتهاكات حقوق الإنسان في الحصبة وغيرها من العناصر المتمردة قال المحامي

محمد علي علاو: القضاء الوطني هو المعنى بمحاكمة تلك العناصر المتمردة وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن الدولي، وقد سمعنا مؤخراً عن تشكيل محكمة دولية خاصة على غرار محكمة مقتل الرئيس الشهيد رفيف الحريري، وفي هذه الحالة فيالامكان مؤول العناصر المتمردة في الحصبة وغيرها والمتهمه بالعمل الإرهابي الذي استهدف فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وكبار قيادات الدولة في أول جمعة من رجب ٢٠١١ م أمام هذه المحكمة التي سيكون تمويهها منافسة بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة.

أمر خطير جداً زلزل مشاعر وأفئدة الناس وخلق مأس في تلك المنطقة على مختلف المستويات.. وهذا ما خلق في منطقة الحصبة مأساة إنسانية وحصاراً حقيقياً وحرماناً من أبسط مقومات الحياة وحقوق الإنسان نتيجة للقصف العنيف على الأحياء والمسكن وإجبار آلاف الناس لمغادرة بيوتهم ومحلاتهم التجارية والسيطرة عليها وإحالتها إلى متاريس وأوكار للمليشيات المسلحة.

ولفت علاو إلى أنه ليس هناك لتلك العناصر وقياداتها أي مبرر شرعي لاستخدام السلاح

الوطني والمسؤوليات الوطنية التي أصبح كل ألوان الطيف السياسي في اليمن شركاء في تأديتها وتحملها..

هذه الصورة التي ينتقدها الكثير من الإعلاميين والصحفيين ورفضهم لعدم الانجرار وراءها لها هدف واحد لا ثاني ولا آخر له.. وهذا الهدف يتجه نحو الصدامية مع الآخر ويؤكد رفض التعايش معه والاتجاه نحو الغائنه وإقصائه من الخارطة السياسية والوطنية في اليمن..!!

ما الذي تستفيد منه اليمن وسيستفيد اليمنيون من هذه الأحقاد وتلك الكراهية والعصبية المقيتة التي تروج لها اليوم الصحافة الرسمية المسؤولة «الجمهورية في المقدمة»؟! وهل هذه هي الحرية التي تم التوصل إليها بعد أحد عشر شهراً من المعاناة والقلق والخوف الذي تلجس أبناء الشعب جميعاً دون استثناء؟! كنت سأحترم التوجه الجديد الذي انتهجته الصحافة الرسمية، وسأحترم أكثر كل الكتابات والمنشورة فيها وأصحابها إن اعتمدت النقد البناء ولم تذهب نحو التجريح والإساءة والشخصنة وعكس العدوانية ضد الآخر..

كنت سأحترمها واحترمهم جميعاً إن حافظوا على «الرسمية» التي تعني الوسطية والاعتدال.. ولا تعني مطلقاً اعتماد النهج المدمر الملتبس بالتطرف والغلو والتشدد!! وهنا لا أدري ما الكلمة التي يمكن للعمراني أن يقولها وهو يقرأ هذا الحقد المرسوم بحروف متطرفة لا تقرأ طبيعة المرحلة الراهنة التي يمر بها اليمن بمسؤولية ولا تعي طبيعة الوفاق الوطني، وإلى ماذا سيقود في النهاية؟!

الصحافة الرسمية

وعاء مفتوح لإفراغ الكراهية

رجاء الفضلي

ضده، وبأسلوب خال من اللباقة وبعيد عن الأخلاق والأداب.. ودون مراعاة للتوافقية التي يتم الوصول إليها وفقاً للمبادرة الخليجية وأنها التنفيذية المزممة.. ودون مراعاة أيضاً للصحف الرسمية التي كانوا ينتقدونها سابقاً بحجة أنها تحولت إلى ناطق رسمي للحزب الحاكم! عداً واضح ومكشوف أصبحت الصحافة الرسمية تعكس للعامه من الناس من خلال الكتابات المسببة التي تشتت ولا توحد.. تهدم ولا تبني.. ترسخ ثقافة الحقد والكراهية بدلاً من الإخاء والمحبة والتسامح ونسيان الماضي بكل آلامه وأوجاعه!! فهل هذا هو الخطاب الذي قال عنه العمراني بأنه سيلتزم الحيادية وسيبتعد عن التجريح والإساءة، ولن ينجر وراء المباحكات والمناكفات السياسية والحزبية؟! هذه الصورة السيئة التي ترسمها الصحف الرسمية في صفحاتها سواءً من خلال الكتابات التي تروج للكراهية أو الأخبار التي تنصدها صفحاتها الأولى، لا تحرص على النجاح التوافقي

> في مؤتمر صحفي سابق عقده وزير الإعلام على العمراني تحت بإفظة الناطق الرسمي للحكومة- قبل أن يفرضه زملاؤه في الحكومة الوفاقية ويؤكدوا على أنه ليس ناطقاً رسمياً- في هذا المؤتمر أكد العمراني أن الإعلام الرسمي سيلتزم الحيادية في كل شيء ولن ينجر وراء المباحكات والمكيدات السياسية الحزبية وسيكون مفتوحاً على كل الآراء وسيمثل كل ألوان الطيف السياسي..

قلنا في حينه إن نجاح العمراني في ذلك فهي خطوة جيدة بكل تأكيد.. ولكن وعقب كلامه ذلك رأيناه يتجه نحو التعطيل والإقصاء.. فبدأ بتعطيل القنوات الفضائية اليمنية «الأولى- عدن- سبأ- الإيمان» حيث توقفت كل برامجها التي تناقش واقع المشهد السياسي وتحولت إلى قنوات غنائية وخالية من أي مضمون يرتبط بالواقع المعيش، وذهب في الوقت نفسه صوب إقصاء بعض الإعلاميين وتجميد نشاطهم واستبدالهم بأخرين، وأكد بهذه الخطوات والممارسات أن حديثه السابق لم يكن سوى كلام عابر في الفضائيات لا يمكن ترجمته على الواقع!!

هذا فيما يخص الإعلام المرئي أما عن الصحافة الرسمية فقد بدت المباحكات والمكيدات بوضوح ولكن من طرف واحد وهذا الواحد يمثل اطروحات وتوجهات أحزاب المشترك وشركائهم..

تحولت الصحافة الرسمية «الجمهورية- الثورة- الوحدة» إلى وعاء مفتوح يفرغ صحفيوه وأعلاميوه وكتّاب أحزاب المشترك وشركائهم كل كراهيتهم وحقدهم ضد الآخر، واعتماد مبدأ النقد الجارح لا البناء، النقد المتبوع بالإساءة للآخر والتشهير به والتجريح والتأجيج